

الجدول 18 - النظم الزراعية الستة وحصتها من إجمالي المساحة - الحائزين ومصادر المياه

	مساحة سورية	% من الإجمالي	النظام الأول	% من الإجمالي	النظام الثاني	% من الإجمالي	النظام الثالث	% من الإجمالي
المساحة* (هكتار)	18,517,971	100%	141,557	0.76%	1,194,849	6.45%	4,723,591	25.51%
سكان الريف* (عدد)	8,531,000	100%	373,422	4.38%	1,306,728	15.32%	2,447,904	28.69%
الحائزين (عدد)	938,748	100%	54,618	5.82%	265,001	28.23%	293,295	31.24%
الأراضي القابلة للزراعة	5,911,020	% من الأرض	74,517	% من الأرض	586,205	% من الأرض	2,759,685	% من الأرض
المستثمرة	5,420,656	المستثمرة	70,909	المستثمرة	540,409	المستثمرة	2,694,991	المستثمرة
الأراضي المزروعة	4,590,899	84.7%	70,262	99%	527,693	97.6%	2,330,598	86.5%
منها بعلي	3,258,115	60.1%	42,582	60%	438,532	81.1%	1,602,078	59.4%
منها مروى	1,332,783	24.6%	27,680	39%	89,161	16.5%	728,520	27.0%
سبات	829,757	15.3%	647	0.9%	12,715	2.4%	364,392	13.5%

	مساحة سورية	% من الإجمالي	النظام الرابع	% من الإجمالي	النظام الخامس	% من الإجمالي	النظام السادس	% من الإجمالي
المساحة* (هكتار)	18,517,971	100%	1,155,945	6.2%	1,079,290	5.83%	10,159,099	54.9%
سكان الريف* (عدد)	8,531,000	100%	1,723,164	20.2%	1,639,115	19.21%	1,035,314	12.1%
الحائزين	938,748	100%	162,187	17.3%	114,698	12.22%	46,349	4.9%
الأراضي القابلة للزراعة	5,911,020	% من الأرض	772,628	% من الأرض	668,493	% من الأرض	1,018,540	% من الأرض
المستثمرة	5,420,656	المستثمرة	736,096	المستثمرة	433,654	المستثمرة	928,943	المستثمرة
الأراضي المزروعة	4,590,899	84.7%	663,226	90.1%	341,371	78.7%	650,066	70.0%
منها بعلي	3,258,115	60.1%	466,393	63.4%	283,359	65.3%	417,795	45.0%
منها مروى	1,332,783	24.6%	196,833	26.7%	58,012	13.4%	232,271*	25.0%*
سبات	829,757	15.3%	72,870	9.9%	92,283	21.3%	278,878	30.0%

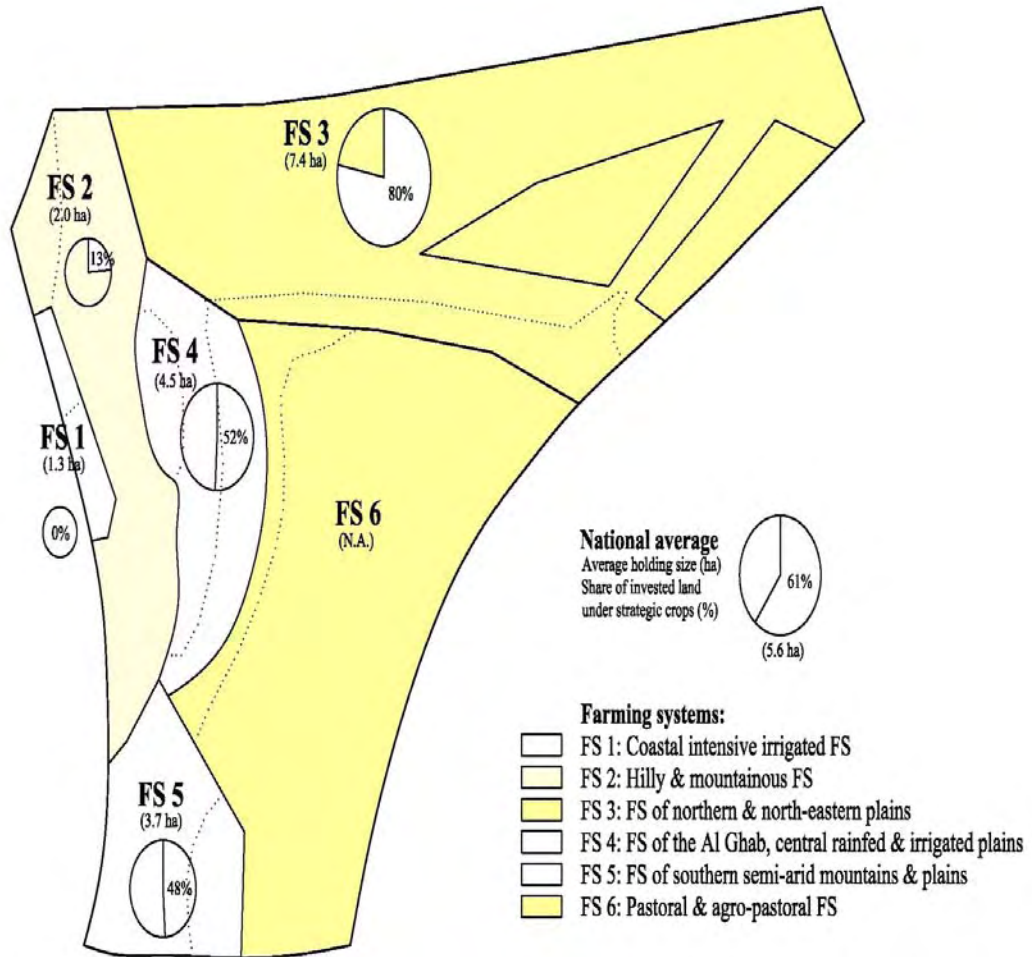
** تضم الأجزاء من النظم الزراعي المروي من النظام الثالث والتي لا يمكن أن تتوافق مع مشاريع الري الكبيرة .
ملاحظة : إن إجمالي النظم لا يعادل الرقم الإجمالي وذلك نظراً لتدوير الأرقام في الحسابات .
المصدر : مأخوذ من إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2002

تشير مقارنة توزيع الحائزين الزراعيين بين النظم الزراعية إلى التباين الكبير في حجم الحيازة وكثافة السكان الزراعيين. ويستوعب أكبر النظم الزراعية (النظام السادس) من حيث المساحة 5% فقط من الحائزين بينما يستوعب النظام الزراعي الثالث أعلى حصة من الحائزين حيث تصل حصته إلى الثلث ويليه نظام الجبال والهضاب (28%) . وتظهر النظم الزراعية الأصغر عادةً حصة أعلى من الحائزين نظراً لانخفاض الكثافة السكانية في أكبر النظم الزراعية (السادس) . ويظهر هذا الأمر بشكل أكثر وضوحاً في النظام الزراعي الأصغر حجماً (الأول) والذي يستوعب حوالي

6% من الحائزين في 0.8% من إجمالي المساحة وكذلك النظام الزراعي الثاني (28% من الحائزين في 6.5% من المساحة).

وعلى المستوى الوطني فإن حوالي 85% من الأراضي المستثمرة تزرع بالمحاصيل (60% من الأراضي المستثمرة بعلاً و 25% تخصص للزراعة المروية). ويحتوي النظامان الأول والثاني اللذين يتمتعان بالكثافة السكانية الكبيرة على أدنى حصة من السبات (حوالي 3%) نظراً لارتفاع حصة المحاصيل المعمرة ومحاصيل البساتين. وعلى العكس من ذلك فإن حصة الأراضي السبات هي الأعلى في النظم الزراعية التي تسيطر عليها الحبوب والتي تنتشر فيها الأراضي الجافة، أي الأنظمة الثالث والخامس والسادس (نظراً للنظام الزراعي الرعوي).

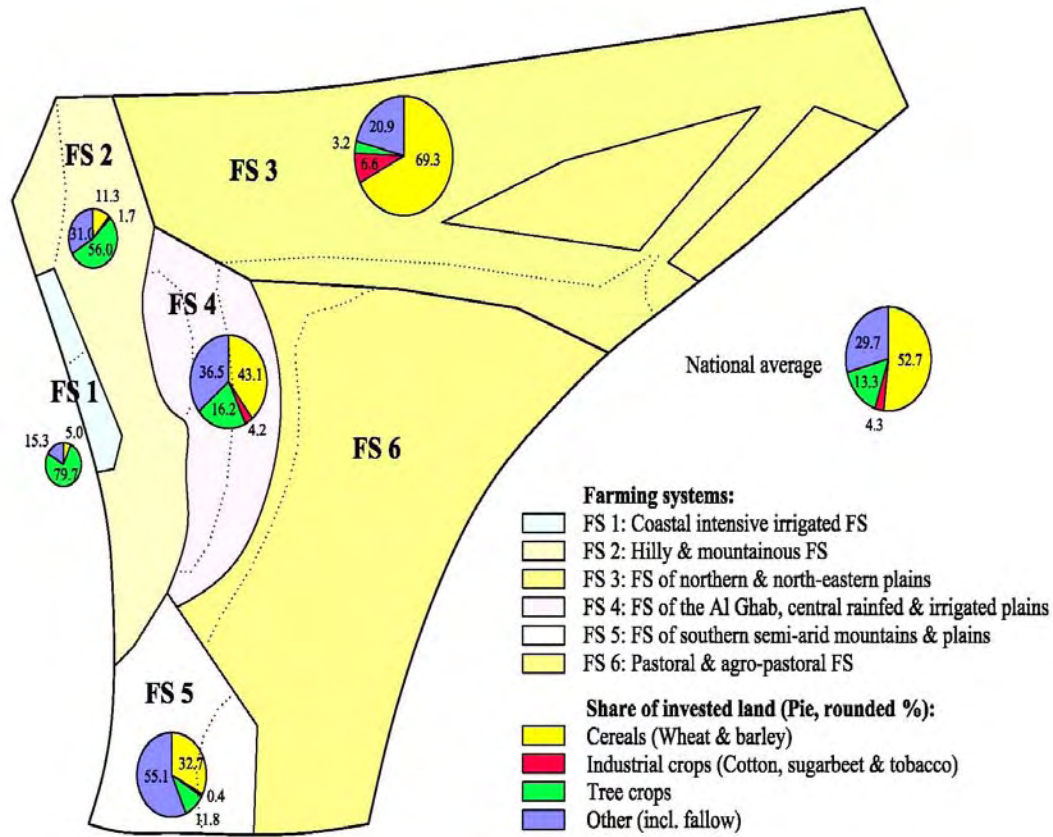
المخطط 7 - حصة الأراضي المستثمرة بالمحاصيل الاستراتيجية ووسطي الحيازة حسب النظام الزراعي



يعتبر الري الظاهرة الأكثر أهمية في النظام الزراعي الأول حيث يغطي حوالي 40% من المساحة المستثمرة يليه النظامين الثالث والرابع. ومع ذلك فإن دور الري في النظام الزراعي الرئيسي ليس موزعاً بشكل متساو ضمن النظم الزراعية ويشكل دور الري معياراً هاماً في تقسيم تلك النظم إلى نظم فرعية كما هو الأمر في نظام الزراعة المروية

التكثيفي في الغاب ضمن النظام الزراعي الرابع . ومع ذلك فقد لوحظ أنه في النظام الزراعي الثالث يلعب الري دوراً في التمييز بين هيكل النظم الزراعية بشكل يفوق ذلك في النظم الأخرى حيث أن الحصول على مياه الري يحدد النماذج المحصولية . وفي النظام الزراعي الثالث فإن هناك توجه كبير نحو التعويض بمياه الري عن عدم ضمان الهطول المطري عند الانتقال من الشمال إلى الجنوب . وفي نفس الوقت فإن ضمان الهطول المطري وكذلك توفر مياه الري يحددان بشكل كبير نجاح الاستراتيجية التي سيتم اتباعها (أي احتمال فشل المحصول والمردود الذي يمكن الحصول عليه). يجب أن ينظر إلى تفسير حصة الأراضي المروية في النظام الزراعي السادس (أنظر الجدول 18) في ضوء أن 10% فقط من النظام قابل للزراعة ولكن المساحات المتبقية تستخدم للرعى وبالتالي فإن نسبة 25% من الأراضي المزروعة تظهر على أنها مروية وهي تمثل عملياً 2.5% من مساحة النظم . وعلاوةً على ذلك فإن جزءاً من المساحات المروية المصنفة ضمن النظام يقع ضمن نمط استخدام الأراضي المروية في النظام الثالث ولكن لم يكن من الممكن إدخاله ضمن طريقة الحسابات التي تضمنت مساحات النظام الثالث المسجلة ضمن مشاريع الري الحكومية فقط . ومن منظور السياسات فإن التوجه نحو إنتاج المحاصيل في النظم الزراعية الرئيسية أمر هام . ويبين الجدول 19 حصة الأراضي المستثمرة حسب النظام الزراعي في زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح والشعير والعدس والحمص والقطن والشوندر السكري والتبغ) وكذلك المحاصيل الرئيسية الثلاث التي تشكل المحاصيل الصناعية (القطن والشوندر السكري والتبغ) (أنظر المخطط 8) . وبالإضافة إلى ذلك فإن الجدول يشير إلى المحاصيل التي تحصل على أعلى حصة من الأراضي المستثمرة وذلك على المستوى الإجمالي ومستوى النظم الزراعية . فعلى المستوى الإجمالي يزرع أكثر من 60% من الأراضي المستثمرة بما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية . ومن ضمن تلك المساحة يخصص القسم الأكبر للمحاصيل الغذائية التي تتعرض لتدخل طفيف من الدولة ويخصص 4.5% من الأراضي المستثمرة للمحاصيل الصناعية . وإذا اعتبرنا نظام المياه سمة مميزة ، أي إذا نظرنا إلى المحاصيل المروية والبعلية بشكل منفصل فعندئذ يحصل الشعير على أعلى حصة من المحاصيل على المستوى الوطني حيث يحتل نسبة 22% من إجمالي المساحة المزروعة . ويحتل القمح نسبة أعلى بقليل (30%) من الأراضي المستثمرة ويزرع قسم كبير منه في الأراضي البعلية (17% من الأرض المستثمرة تزرع بالقمح البعلي و 14% منها يزرع بالقمح المروي) . أما الزيتون البعلي فهو أكثر المحاصيل الدائمة أهمية حيث يحتل 8.5% من المساحة المستثمرة الإجمالية يليه القطن الذي يشكل أهم المحاصيل الصناعية من حيث المساحة المستثمرة (3.7%) .

المخطط 8 - حصة الأراضي المستثمرة بالمحاصيل الرئيسية حسب النظام الزراعي



وبشكل طبيعي فإن النظام الزراعي يظهر تبايناً ملحوظاً في جميع تلك السمات . ومن حيث أهمية ما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية وكذلك المحاصيل الصناعية (أنظر المخطط 4) فإن النظام الزراعي الأول المتخصص لدرجة كبيرة يظهر أقل نسبة من الاعتماد عليها حيث تكون كلا المجموعتان غائبة عن هذا النظام . وبشكل عام فهناك محصولان فقط يسيطران على هذا النظام الزراعي ، أي الزيتون (البعلي نظراً لارتفاع معدل هطول الأمطار : 44%) والحمضيات (36%) المرورية نظراً لاستجابتها الجيدة لتوفير المياه الإضافية . أما البيوت البلاستيكية التي تمنح اسمها للقسم الجنوبي من هذا النظام الزراعي فهي تحتل المرتبة الثالثة (3.3%) من حيث المساحة المزروعة نظراً لقدرتها على توفير الدخل في مساحات صغيرة نسبياً حيث يمكن قطاف عدة مواسم في السنة .

يتميز النظام الزراعي الهضبي والجبلي (النظام الثاني) باعتماده الكبير على محصول واحد وهو الزيتون البعلي (52%) يليه القمح الذي يزرع على الأغلب للاستهلاك المنزلي (نظراً لصغر وسطي الحيازة الذي لا يفسح المجال أمام إنتاج الفائض للبيع) . وتحتل المحاصيل السنوية الأخرى مساحات أصغر في مختلف أنحاء النظام ولكنها هامة جداً في بعض أجزائه حيث تحتل حصة كبيرة جداً من الأرض المزروعة .

يعتمد النظام الزراعي الثالث بشكل كبير على زراعة المحاصيل "الاستراتيجية" التي تغطي حوالي 75% وكذلك المحاصيل الصناعية (6.3%) . ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى انتشار زراعة القطن والتأكيد على تنفيذ الخطة الزراعية

في حيازات كبيرة نسبياً ضمن هذا النظام الزراعي . وينتشر التبغ بشكل قليل في النظام الزراعي الثالث بينما الشوندر السكري يتمتع بأهمية بالقرب من معامل التصنيع ولكنه أقل أهمية في باقي أنحاء النظام .

الجدول 19 - حصة الأراضي المستثمرة حسب مجموعات المحاصيل والمحاصيل الرئيسية حسب الحصة من الأراضي المستثمرة في النظم الزراعية الرئيسية في سورية

المستثمرة	مساحة سورية	% في الأرض المستثمرة	النظام الأول	% في الأرض المستثمرة	النظام الثاني	% في الأرض المستثمرة	النظام الثالث	% في الأرض المستثمرة
المستثمرة	5420	100.0%	71	100.0%	540	100.0%	2694	100.0%
المحاصيل الاستراتيجية	3321	61.3%	0	0.0%	120	22.2%	2059	76.4%
المحاصيل الصناعية	245	4.5%	0	0.0%	16	2.9%	168	6.3%
المحصول الرئيسي	الشعير	21.9%	الزيتون البعلجي	43.9%	الزيتون البعلجي	51.7%	القمح البعلجي	26.8%
المحصول الثاني	القمح البعلجي	16.9%	الحمضيات المروية	35.8%	القمح البعلجي	10.6%	القمح المروي	21.7%
المحصول الثالث	القمح المروي	13.9%	بيوت بلاستيكية الخيار	3.3%	القمح المروي	4.5%	الشعير البعلجي	17.6%
المحصول الرابع	الزيتون البعلجي	8.5%	المروية البندورة	2.8%	الكرز البعلجي	2.2%	القطن العنسد	5.9%
المحصول الخامس	القطن	3.7%	المروية	2.0%	التفاح البعلجي	2.1%	البعلجي	3.1%

المستثمرة	مساحة سورية	% في الأرض المستثمرة	النظام الرابع	% في الأرض المستثمرة	النظام الخامس	% في الأرض المستثمرة	النظام السادس	% في الأرض المستثمرة
المستثمرة	5420	100.0%	737	100%	434	100%	929	100%
المحاصيل الاستراتيجية	3321	61.4%	380	51.6%	205	47.2%	446	48.0%
المحاصيل الصناعية	245	4.5%	32	4.3%	2	0.4%	0	0.0%
المحصول الرئيسي	الشعير	21.9%	الشعير البعلجي	19.6%	القمح البعلجي	18.8%	الشعير البعلجي	46.5%
المحصول الثاني	القمح البعلجي	16.9%	القمح المروي	13.8%	الحمص	13.0%	القمح المروي	1.1%
المحصول الثالث	القمح المروي	13.9%	القمح البعلجي	9.7%	الشعير البعلجي	8.9%	القمح البعلجي	0.4%
المحصول الرابع	الزيتون البعلجي	8.5%	الزيتون البعلجي	7.4%	الزيتون البعلجي	7.2%	غير متوفر	
المحصول الخامس	القطن	3.7%	الكمون البعلجي	5.4%	القمح المروي	4.4%	غير متوفر	

المصدر : محسوب بناء على بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2002 (تم تدوير الأرقام في الجدول)

يحتل النظام الزراعي الرابع المرتبة الثانية من حيث اعتماده على إنتاج المحاصيل الاستراتيجية والصناعية التي تحتل 52% و 4.3% على التوالي . وقد تم تقسيم هذا النظام الزراعي إلى ثلاثة نظم تتباين فيها أهمية هذه المحاصيل (أنظر أدناه) . وعلى مستوى المحاصيل فليس هناك أي من المحاصيل الصناعية بين خمسة أهم محاصيل : الشعير - القمح - الزيتون - الكمون (أنظر الجدول لمزيد من التفاصيل) .

وتلعب المحاصيل الصناعية دوراً ثانوياً في النظام الزراعي الخامس ولكن في السهول البعلية والمروية تحتل محاصيل الحبوب ثلث الأراضي المستثمرة يليها الحمص من حيث المساحة المستثمرة في هذا النظام (13%). ويزرع العدد الأكبر من المحاصيل النقدية ذات الأهمية المحلية ، أي محاصيل الخضار الحقلية (البندورة والخيار) وكذلك المحاصيل المعمرة في نظمها الزراعية الخاصة بها (الجبال والسهول المروية على التوالي) وهي لاتحتل قسماً كبيراً من الأراضي المستثمرة في النظام الزراعي الكبير .

يضم النظام الرعوي والزراعي الرعوي واحداً فقط من المحاصيل الحقلية وهو الشعير وذلك نظراً للإطار القانوني والظروف الزراعية – البيئية . وبشكل عام فإن 46% من إجمالي المساحة المستثمرة في هذا النظام الزراعي يزرع بالشعير (يليه السبات الذي يغطي مساحة واسعة) .

وتشكل حصة الأراضي المستثمرة ضمن النظام الزراعي مؤشراً على تخصص النظام في إنتاج بعض المحاصيل الثانوية للسوق المحلية أو للتصدير المحتمل من سورية . وينتج هذا بشكل جزئي عن متطلبات الدورة الزراعية واحتياجات الاستهلاك المنزلي أو صغر أسواق تلك المحاصيل الثانوية . لذا يركز الجدول التالي على حصة أهم خمسة محاصيل من مساحة الإنتاج الإجمالي . ويؤكد هذا التغير في التركيز على التحليل ما ورد سابقاً عن أهمية البيوت البلاستيكية في النظام الزراعي الأول والذي يساهم بأكثر من 98% من مساحة البيوت البلاستيكية في سورية و أكثر من 90% من مساحة الحمضيات المروية . وتلعب بعض محاصيل الخضار الحقلية دوراً هاماً جداً كذلك نظراً للتخصص الكبير الذي تتمتع به المناطق الساحلية (أي الخيار المروي) ولكن النظم الزراعية الأخرى قد احتلت جزءاً من حصة هذا النظام مع مرور الوقت (وخاصة النظام الزراعي الخامس) .

ومع أن الزيتون يسيطر على النظام الزراعي الثاني من حيث الأرض المستثمرة فإن المحاصيل الدائمة الأخرى تتمتع بخصائص مماثلة في هذا النظام وتوفر حصة كبيرة من الإنتاج الإجمالي مثل الكرز (57%) والتفاح المروي (52%) والتفاح البعلي (37%) . ونظراً للتدخل الحكومي وموقع معامل التصنيع فإن هذا النظام الزراعي هو النظام الرئيسي المنتج للتبغ في سورية حيث يشكل 85% من إجمالي الزراعة البعلية .

يحتل النظام الزراعي الثالث المرتبة الأولى في زراعة القطن نظراً لحجم النظام والزراعة المنظمة نسبياً . ويضم هذا النظام حوالي 80% من إجمالي مساحة الإنتاج الإجمالي . ونظراً لحجم النظام فإنه يوفر حصة كبيرة من جميع المحاصيل في دورته المحصولية مثل القمح (البعلي 79% والمروي 79%) والعدس (68%) .

وتكمن الأهمية النسبية للنظام الزراعي الرابع من حيث المحاصيل الفردية في إنتاج الفستق الحلبي واللوز (82%) و 67% على التوالي) اللذين يشكلان أهم المحاصيل في النظم الصغيرة المتخصصة الواقعة ضمن هذا النظام . وتتجم حصة الشوندر السكري الكبيرة في هذا النظام من تخصصه والسياسات التي أدت إلى إنشاء معامل التصنيع في السهول التكتيفية المروية في الغاب (أي النظام الزراعي المتخصص : أنظر الجزء الخاص بالنظام الزراعي الرابع أدناه) .

ويكمن أهم دور يلعبه النظام الزراعي الخامس على الصعيد الإجمالي في مساحة الحمص 56% يليها البندورة الحقلية المروية : 38% والخيار البعلي : 35% في السهول المروية والتفاح الذي يزرع في الجبال 37% .

تساهم زراعة الشعير التي تسيطر على النظام الزراعي السادس بنسبة 36% فقط من إجمالي الإنتاج وذلك نظراً لحجم النظام الزراعي الثالث وارتفاع حصة الشعير فيه (40%).

الجدول 20- المحاصيل ذات الحصة الأكبر من مساحة الإنتاج في النظم الزراعية الرئيسية

	مساحة سورية	% في الأرض المستثمرة	النظام الأول	% في الأرض المستثمرة	النظام الثاني	% في الأرض المستثمرة	النظام الثالث	% في الأرض المستثمرة
المستثمرة	5420656	100.0%	70909		540409		2604961	
المحاصيل الاستراتيجية	3321637	61.3%		0.0%		0.0%		79.0%
المحاصيل الصناعية	245223	4.5%		0.0%		0.0%		6.5%
مساحة سورية		% من إجمالي	النظام الأول	% من إجمالي	النظام الثاني	% من إجمالي	النظام الثالث	% من إجمالي
المحصول الرئيسي	الشعير	21.9%	ببوت بلاستيكية	98.2%	تبع بعلي	85.0%	قطن	79.5%
المحصول الثاني	قمح بعلي	16.9%	حمضيات مروية	90.3%	زيتون بعلي	60.7%	قمح بعلي	78.8%
المحصول الثالث	قمح مروى	13.9%	كمون مروى	30.4%	كرز بعلي	56.8%	قمح مروى	77.6%
المحصول الرابع	زيتون بعلي	8.5%	بندورة مروية	11.5%	تفاح مروى	51.7%	عدس	68.0%
المحصول الخامس	قطن	3.7%	غير متوفر		تفاح بعلي	37.1%	فستق حلبي بعلي	49.0%

	مساحة سورية	% في الأرض المستثمرة	النظام الرابع	% في الأرض المستثمرة	النظام الخامس	% في الأرض المستثمرة	النظام السادس	% في الأرض المستثمرة
المستثمرة	5412890		736096		450529		993276	
المحاصيل الاستراتيجية	12315111	61.4%		51.6%		45.4%		44.9%
المحاصيل الصناعية	973376	4.5%		4.3%		0.4%		0.0%
مساحة سورية		% من إجمالي	النظام الرابع	% من إجمالي	النظام الخامس	% من إجمالي	النظام السادس	% من إجمالي
المحصول الرئيسي	الشعير	21.9%	الفستق الحلبي المروى	81.7%	الحمص البعلي	55.8%	الشعير البعلي	36.4%
المحصول الثاني	القمح البعلي	16.9%	اللوز البعلي	67.1%	البندورة المروية	38.4%	القمح المروى	1.3%
المحصول الثالث	القمح المروى	13.9%	البطاطا المروية	51.1%	التفاح البعلي	37.4%	القمح البعلي	0.4%
المحصول الرابع	الزيتون البعلي	8.5%	الشوندر السكري	48.3%	الكمون البعلي	35.5%	غير متوفر	
المحصول الخامس	القطن	3.7%	العنب البعلي	43.0%	العنب المروى	35.2%	غير متوفر	

المصدر : محسوب من بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2002

توفر الدراسة تحليلاً للمستوى الأول من البيانات التفصيلية (11 مستوى جغرافي) . ويتجاوز العرض التفصيلي لسمات تلك النظم الخاصة هدف هذا القسم من التقرير⁴⁰ ولكن سنعرض بعض الخصائص هناك بناءً على بعض الأمثلة من النظامين الرابع والخامس .

تتصف السهول الوسطى في سورية بشكل عام بتكامل السوق والتكامل بين الريف والمدينة وتاريخ الزراعة الطويل نتيجةً للتخصص المحلي القوي . وفي نفس الوقت فإن هذا النظام يقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية تسمى بنظام الغاب الزراعي والسهول الوسطى المروية والبعلية . وتحدد هذه النظم الزراعية حسب مستوى التدخل الحكومي في النظام المحصولي والدعم الاستثماري لاستصلاح الأراضي والبنية التحتية للري . ويتميز الغاب بالاستثمار الحكومي الكبير في نظام الصرف في منطقة المستنقع السابقة ، كما تتميز أيضاً بالتدخل من خلال عملية الإصلاح الزراعي والخطة الزراعية التي تخصص لهذه المنطقة حصة كبيرة من المحاصيل الصناعية نظراً لتوفر معامل التصنيع . ويصنف القسم المتبقي حسب توفر مياه الري التي تحدد كثافة التركيبة المحصولية وكذلك المراديد التي يمكن تحقيقها . وقد اتجهت كل من السهول البعلية والمروية الوسطى باتجاه التخصص في ظل إجراءات السوق الحرة وهي تنتج قدرًا قليلاً من المحاصيل الصناعية .

إن التمايز ضمن النظم الزراعية في الغاب والسهول البعلية والمروية الوسطى محدود ويقتصر على الحصة من إجمالي المساحة المستثمرة . وهذا أمر مثير للدهشة في نظام الغاب ذي الكثافة السكانية الكبيرة ولكن يفسره احتلال البنية التحتية والمناطق السكنية لمساحات كبيرة . وتشكل الحصة الكبيرة للمحاصيل الاستراتيجية السمة المميزة الرئيسية والتي تتجاوز ربع الأرض المستثمرة في الغاب ، أما القطن فيحتل مساحة أعلى بقليل من مساحة الشوندر السكري . وبالتالي فإن الغاب هو أكثر النظم الزراعية في سورية اعتماداً على القرارات الحكومية في معامل تصنيع الشوندر السكري أو شراء القطن . أما في النظامين الآخرين فإن المحاصيل الصناعية تلعب بعض الدور في القسم المروي (2.6%) بينما في القسم البعلي فإن الظروف الزراعية غير ملائمة لإنتاج المحاصيل الصناعية .

⁴⁰ - يتضمن الفصل الرابع بعض الخصائص التفصيلية لهذه النظم الزراعية الإحدى عشرة ، بينما تعرض التقارير الفردية تفاصيل تلك النظم .

الجدول 21 - توزيع بين النظامين الزراعيين الرابع والخامس إلى نظم فرعية خمسة

مساحة سورية	% في الأرض المستثمرة	النظام الخامس الإجمالي	% من الأرض المستثمرة	منطقة النظام 51 جبلي	% من الأرض المستثمرة	منطقة النظام 52 سهول	% من الأرض المستثمرة
18517971		1079290		342036		737254	
5420656	29.7%	433654	40.2%	153050	44.7%	280604	38.1%
3321637	61.4%	204660	47.2%	80159	52.4%	122821	43.8%
245223	4.5%	1680	0.4%	0	0.0%	1680	0.6%
شعير	21.9%	قمح بعلي	18.8%	قمح بعلي	19.6%	قمح بعلي	18.3%
قمح بعلي	16.9%	حمص	13.0%	حمص بعلي	18.5%	حمص بعلي	10.0%
قمح مروى	13.9%	شعير بعلي	8.9%	شعير بعلي	12.9%	زيتون بعلي	8.6%
زيتون بعلي	8.5%	زيتون بعلي	7.2%	نقاح بعلي	7.1%	قمح مروى	6.8%
قطن	3.7%	قمح مروى	4.4%	عنب بعلي	6.8%	شعير بعلي	6.7%

19.6%

النظام الرابع الإجمالي	% من الأرض المستثمرة	النظام الرابع مروى	% من الأرض المستثمرة	النظام الرابع بعلي	% من الأرض المستثمرة	النظام الرابع الغاب	% من الأرض المستثمرة
1155945		474185		540961		140799	
736096	63.7%	286494	60.4%	362297	67.0%	87306	62.0%
379970	51.6%	125091	43.7%	187020	51.6%	67859	77.7%
31531	4.3%	7407	2.6%	1743	0.5%	22381	25.6%
شعير بعلي	19.6%	قمح مروى	17.5%	شعير بعلي	34.1%	قمح مروى	47.3%
قمح مروى	13.8%	قمح بعلي	11.8%	قمح بعلي	9.3%	قطن	13.6%
قمح بعلي	9.7%	زيتون بعلي	9.5%	كمون بعلي	7.5%	شوندر سكري	11.1%
زيتون بعلي	7.4%	شعير بعلي	7.3%	لوز بعلي	7.5%	قمح بعلي	4.2%
كمون بعلي	5.4%	فستق حلبي	6.3%	زيتون بعلي	7.1%	بطاطا مروية	2.5%

المصدر : محسوب من بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

تلعب المحاصيل المروية دوراً صغيراً في النظام البعلي ، لذا تنتشر المحاصيل البعلية السنوية التقليدية : الشعير والقمح والكمون . ومع ذلك فإن المحاصيل السنوية تلعب دوراً متزايداً مع التركيز على الزيتون واللوز . وفي النظام الزراعي البعلي يستخدم الري التكميلي لزراعة القمح ، كما يشكل القمح والشعير البعلين سمة هامة في التركيبة المحصولية . ومن أهم المحاصيل الخاصة الفستق الحلبي الذي يغطي أكثر بقليل من 6% من إجمالي المساحة المستثمرة والذي يزرع

بشكل رئيسي حول المورك ليشكل نظاماً صغيراً خاصاً . ونظراً للتمايز الواضح وتكامل السوق فتلعب الخضار الحقلية والمحاصيل التكتيفية دوراً هاماً في توفير الدخل ضمن هذا النظام الزراعي .

وضمن النظام الزراعي الخامس هناك تمايز مشابه يعتمد على خصائص استصلاح الأراضي في المناطق الجبلية في السويداء والذي أدى إلى التخصص في المحاصيل المعمرة المتكيفة مع الشتاء القاسي . وتزرع السهول الجنوبية بالزراعات التجارية وهي تضم توجهاً نحو الاستثمار في الري بالتنقيط والري من الآبار إلى الحد الذي تسمح به الجهات الحكومية . وعندما يتوفر المياه بكثرة تزرع الخضار الحقلية بشكل تكثيفي بينما في ظل الظروف البعلية فتنتشر الحبوب التكتيفية والتراكيب المحصولية السنوية .

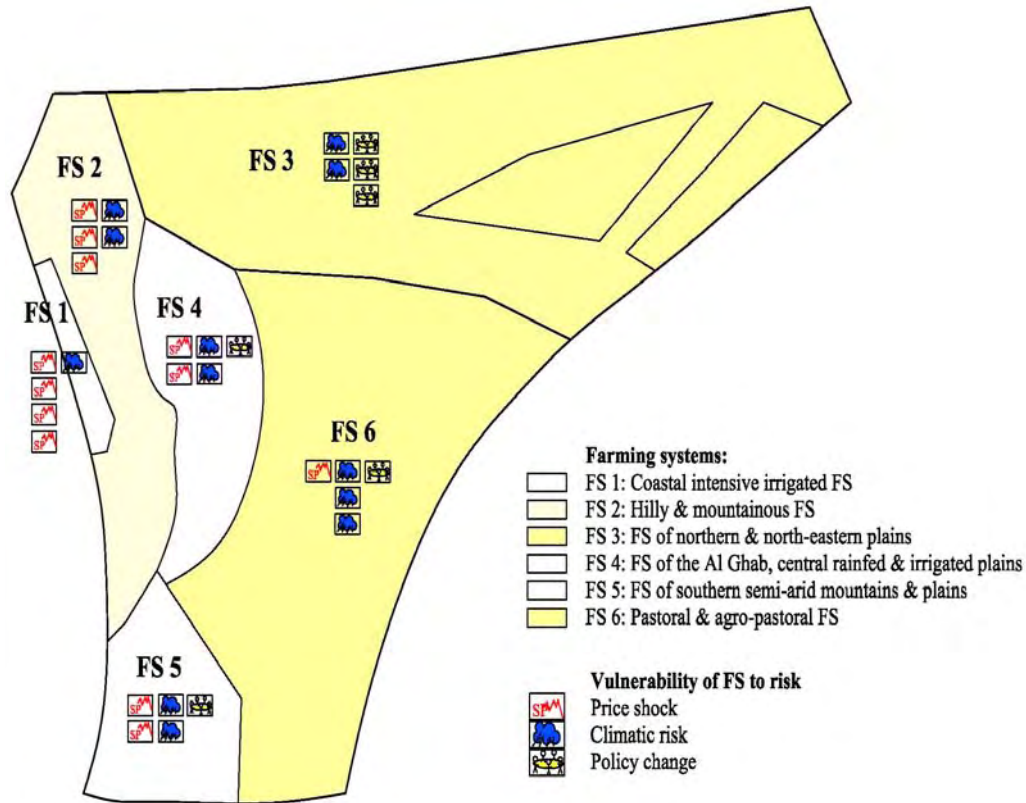
وقد تم تحديد الخصائص والسمات بشكل مشابه في النظم الزراعية الأخرى التي تتمتع بالأهمية لصانعي السياسات وكذلك لمشرفي نظم الدعم الزراعي حيث أنها توضح مختلف أنواع المخاطر والاستعداد للاستجابة للفرص الجديدة . تشكل المحاصيل الدائمة عاملاً يظهر الاستجابة لانخفاض الأسعار نظراً لتثبيت الأصول المتمثل في الاستثمارات طويلة الأجل في زراعة الأشجار ، بينما المحاصيل السنوية التي تزرع في ظل إجراءات السوق الحر فتسمح باستجابة أكثر مرونة إذا ما توفرت معلومات السوق ودخول الأسواق ومهارات إدارة المحصول التي تشكل سمة مميزة بين النظامين الفرعيين الشمالي والجنوبي للنظام الزراعي الساحلي المروي التكتيفي (النظام الأول) .

حظيت مصادر الدخل الإضافية كالإنتاج الحيواني أو الدخل غير المزرعي بتركيز أقل في هذا القسم . ومع ذلك فإن الأهمية النسبية ترتبط إلى درجة معينة بإمكانيات إنتاج المحاصيل (أي غيابها في النظام الرعوي أو الأهمية الكبيرة لإنتاج المحاصيل مع إنتاج المحاصيل العلفية في حالة فشل المحصول في استراتيجيات النظم المتكاملة – النظام السادس) . إن توجه الإنتاج المبين أعلاه المترافق مع وجود السوق ومخاطر السياسات والمخاطر المناخية يؤدي إلى التمييز بين النظم الزراعية حسب تعرضها للمخاطر وهو ما يوضحه المخطط 9 والجدول 22 حيث يحظى كل نظام بخمسة نقاط . وتتعرض المحاصيل الصناعية لأثر قرارات السياسات بشكل كبير نظراً لأنه يتم شراؤها من قبل مؤسسات الدولة (حيث تكون التجارة الخاصة غير قانونية مع أنها موجودة) .

تترافق تغيرات الأسعار إلى حد معين مع الإنتاج في ظل إجراءات السوق الحرة ولكن هناك عامل مخاطرة وخاصة للمحاصيل سريعة التلف . لذا فإن النظام الزراعي الثالث يتأثر بشكل طفيف بمخاطر الأسعار مع أن الحبوب والمحاصيل السنوية الأخرى تتأثر بشكل طفيف بتدخلات السوق في السنوات الأخيرة . ومع ذلك وحيث أنه يمكن تخزين تلك المحاصيل بشكل سهل والاتجار بها على مسافات طويلة وكذلك نظراً لتوفر إمكانيات التخزين الحكومية فإن تباينات الأسعار صغيرة حتى مع تباين كميات الإنتاج من سنة إلى أخرى . وتشكل الخضار أفضل مثال على الإنتاج الزراعي المعرض لتباين الأسعار وذلك نظراً لموسمية الإنتاج وتعرضها للتلف السريع وبالتالي ضعف موقف المزارعين في النظام التسويقي . ويعرف النظام الزراعي الأول (وخاصة النظام الجنوبي فيه) والنظام الزراعي الخامس (الجزء الغربي من النظام الزراعي المروي) بإنتاجهما للخضار والتي تجعلهما من أكثر النظم عرضة للمخاطر ، ويمكن للكثير من المزارعين في النظام الزراعي الخامس تحقيق التوازن في تلك المخاطر (التي تنجم بشكل رئيسي من زراعة الخضار الحقلية) بزراعة المحاصيل السنوية والمعمرة في حيازاتهم الكبيرة .

إن ارتفاع نسبة المخاطرة السعرية في النظام الزراعي الثاني تختلف قليلاً عن طبيعة المخاطر في النظام الزراعي الأول والجزء الغربي من النظام الزراعي الخامس . وباستثناء المزارعين المتخصصين بزراعة الكرز (والتي تتعرض بشكل كبير للمخاطر السعرية على المدى القصير) فإن الاعتماد الكبير للنظام الزراعي الثاني على زراعة الزيتون يعرضه لانخفاض السعر على المدى الطويل وذلك نتيجة للتوسع الكبير في زراعة الزيتون في النظم الزراعية الأخرى وخاصة النظام الزراعي الثالث . وتوفر شروط الإنتاج في مناطق الزيتون الجديدة الفرصة لتخفيض تكاليف الإنتاج في الأراضي المنبسطة أو ذات الانحدارات الخفيفة بينما يتطلب النظام الزراعي الثاني الصيانة المتكررة للمدرجات التي تتطلب الكثير من اليد العاملة والتي تواجه احتمال المعاومة من سنة إلى أخرى . وفي هذه الحالة فإن المنظور طويل الأجل لأسعار الزيتون التي يحصل عليها المزارعون سوف تتأثر بإمكانيات المزارعين في النظام الزراعي الثاني في الحصول على أسعار جيدة مقابل نوعية المنتج وكذلك الحصول على قدرة الزيادة المتوقعة في الإنتاج على دخول الأسواق الدولية . وتشكل المخاطرة السعرية في النظام الزراعي السادس مخاطرة غير مباشرة في حالة اللجوء إلى بيع الأغنام في السنوات الجافة .

المخطط 9 - تعرض النظم الزراعية للصدمات السعرية والمخاطر البيئية وتغيرات السياسات



تعرض الإنتاج الزراعي للمخاطر المناخية ولكن هناك بعض العوامل التي تؤدي إلى اختلاف نسبي في تعرض بعض النظم لتلك المخاطر . وتشكل مياه الري عاملاً هاماً لانخفاض المردود نتيجة لتباين توفر مياه الري في الأجزاء شبه الجافة وتحت الرطوبة في سورية . ولهذا السبب فإن المخاطر البيئية تحتل المرتبة الثانية في عوامل المخاطرة في النظام الزراعي الثالث ولكنها تقل أهمية عن التعرض لتغيرات السياسات المحتملة .

إن النظام الزراعي الرعوي والرعوي (النظام الزراعي السادس) هو أكثر النظم الزراعية تعرضاً للمخاطر البيئية حيث تقتصر الحماية على بعض النظم الصغيرة المروية فقط ، بينما أدت سنوات الجفاف الأخيرة إلى جذب انتباه الدولة لتعرض هذا النظام العام للمخاطرة . وقد خسر الكثير من سكان هذا النظام قطعانهم الصغيرة وبالتالي فهم خسروا رأس مالهم المنتج .

الجدول 22 – التعرض النسبي للمخاطر في النظم الزراعية الرئيسية للصددمات السعرية والمخاطر البيئية وتغيرات السياسات

النظام الأول	النظام الثاني	النظام الثالث	النظام الرابع	النظام الخامس	النظام السادس
3	3	0	2	2	1
2	2	2	2	2	3
0	0	3	1	1	1

ملاحظة : إن التعرض النسبي للمخاطرة يعتمد على خمس نقاط مخاطرة تم توزيعها لكل نظام زراعي .

الجدول 23 – عوامل المخاطرة النسبية في النظم الزراعية السورية

الأهمية النسبية لعوامل المخاطرة					النظام الزراعي	
الاعتماد على مصادر دخل قليلة	الاعتماد على المحاصيل الاستراتيجية	توفر العمل الموسمي	الصددمات السعرية	المخاطر المناخية		
++	-	-	+	--	الشمال	1- النظام الساحلي التكتيفي المروي
-	-	-	++	--	الجنوب	
+	+	+	0	0	هضبي	2- النظام الهضبي والجبلي
+	-	+	0	0	جبلي	
+++	+++	0	-	0	مروي	3- النظام الشمالي والشمالي الشرقي
++	++	0	0	++	مختلط	
++	+++	+	-	-	الغاب	4- نظام الغاب والسهول الوسطى المروية والبعولية
0	++	0	0	+	مروي	
+	--	0	+	+		5- النظام الجنوبي السهلي والجبلي
-	-/+	-	++	0	جبلي	
				0	سهلي	
++	--	++	0	+++	زراعي - رعوي	6- النظام الرعوي والزراعي الرعوي
+++	---	-	+	+++	رعوي	

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

تزداد المخاطر المناخية في النظام الزراعي الأول بحماية البيوت البلاستيكية والاستخدام المكثف لمياه الري وبالتالي فإن المخاطر الجوية الأخرى (مثل الأضرار الناجمة عن الرياح القوية وغيرها) تعتبر معتدلة نسبياً مقارنة بالمخاطر السعرية . وفي النظام الزراعي الرابع يؤدي التخصص في النظم الزراعية الصغيرة على المستوى المحلي إلى المزيد من اختلاف الصورة عما هي عليه في الحاضر على مستوى النظم العام . وبالتالي فإن المخاطرة العامة تتوازن بين

المخاطر المناخية والسعرية ، بينما التعرض للمخاطر المتعلقة بالسياسات يكون أقل أهمية في مختلف مناطق النظام . ومع ذلك فإن هذه المخاطرة مرتفعة جداً في النظام الزراعي الصغير في الغاب .

الاعتبارات على مستوى الأسرة

يعتمد القسم الكمي للتحليل الوارد أعلاه للنظم الزراعية على المعلومات الإحصائية المتاحة على مستوى المنطقة وإعادة تصنيفها حسب حدود النظم الزراعية الذي تم بناءً على الملاحظات الميدانية ورأي الخبراء . ويهدف الحصول على فهم أعمق للفوارق في مصادر العيش (أي الأهمية النسبية للمحاصيل والثروة الحيوانية والدخل الزراعي المزرعي وغير الزراعي بما فيه التحويلات) لدى مختلف الأسر فقد تم تصنيف ثلاثة أنماط للأسر في كل من النظم الزراعية .

تحدد الكثافة السكانية ، أو بمعنى أكثر دقة عدد الحائزين المسجلين حسب المساحة المستثمرة وسطي الحيازة الذي يتباين بشكل كبير في مختلف مناطق النظام . ويبين الجدول 24 وسطي الحيازة حسب النظم الزراعية الرئيسية في سورية ويشير إلى أن الحد الأكبر لوسطي الحيازة (النظام الزراعي الثالث : 9.2 هكتار) يزيد بمقدار خمسة أضعاف عن وسطي الحيازة في النظام الزراعي الأكثر كثافة سكانية (النظام الزراعي الأول : 1.3 هكتار) . ويزداد هذا الفارق بشكل أكبر إذا ما تمت المقارنة على مستوى النظم الفرعية . وعلى ذلك المستوى يكون يصل النظام الزراعي الأكبر (السهول الوسطى البعلية في النظام الزراعي الرابع) إلى تسعة أضعاف وسطي الحيازة في أصغر النظم (النظام الزراعي الساحلي الجنوبي في النظام الزراعي الأول) .

الجدول 24 - وسطي الحيازة في الأراضي المستثمرة لكل حائز حسب النظم الزراعية (هكتار)

النظام الأول	النظام الثاني	النظام الثالث	النظام الرابع	النظام الخامس	النظام السادس	الوسطي
1.4 هكتار	2.0 هكتار	9.2 هكتار	4.5 هكتار	3.8 هكتار	21.4 هكتار ⁴¹	5.8 هكتار بما فيهم الحائزين في النظام السادس
النظام الشمالي : 1.1	النظام الهضبي : 3.1	النظام المختلط : 11.9	النظام المروي : 3.7	النظام الجبلي : 4.1	غير متوفر	
النظام الجنوبي : 1.6	النظام الجبلي : 1.5	النظام المروي : 2	النظام البعلية : 8.2	النظام السهلي : 3.6	غير متوفر	4.7 هكتار بما فيهم الحائزين في النظام السادس
			نظام الغاب : 2.1			

المصدر : محسوب من بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2002

يكن الهدف الرئيسي من تصنيف الأسر الزراعية في عكس الفئات الاجتماعية الاقتصادية للإنتاج الزراعي ضمن النظام الزراعي . وبما أنه يجب أن لا نتوقع أن أنماط الأسر الزراعية ضمن نظام زراعي ما تعتمد على بنفس الدرجة على حيازة الأرض كمصدر رئيسي للدخل فقد تم تحديد الأهمية النسبية لمصادر العيش الرئيسية لكل نمط من أنماط الأسر خلال الدراسة الميدانية . وتعتمد هذه المعلومات على طرق التقييم الريفي السريع ولكن تم تسجيلها خلال

⁴¹

المناقشات الجماعية وتدقيقها مع الجهات المعنية في القرية وكذلك مع عناصر الوحدات الإرشادية . وتم تعديل معايير تصنيف الأسر الزراعية بناءً على الظروف الخاصة لكل نظام زراعي وتضمنت أصول الإنتاج وكذلك مثل حجم الحيازة والحصول على مياه الري (أي نوع الري والقدرة على الاعتماد عليه) والثروة الحيوانية والاعتماد على الدخل غير المزرعي والعمالة المؤقتة . وتتضمن التقارير الفردية تفاصيل مصادر العيش والتغيرات الأخيرة على تركيبة المعيشة والتركيبية المحصولية حسب كل نمط من أنماط الأسر .

ويركز العرض الحالي على الفوارق بين أنماط الأسر الثلاثة والأهمية النسبية لمصادر الدخل لدى الفقراء (الجدول 25) والمتوسطة (الجدول 26) والميسورة (الجدول 27) .

تشكل الأسر الفقيرة أو الحائزين الصغار أكبر مجموعة اقتصادية اجتماعية ضمن النظم الزراعية في سورية مع أن حصتها من السكان تتباين حسب النظام الزراعي . وهي تعتبر الأكثر انتشاراً في النظام الزراعي في الغاب نظراً لندرة الأراضي المرتفعة منذ نشوء النظام وعدم القدرة على استيعاب عدد السكان المتزايد وعدم مرونة نظام الحيازة الزراعية . وينتشر الفقر في النظام الزراعي الأول ، ونظراً لانتشار العمل خارج القطاع الزراعي في هذا النظام الصغير والمتمدن تصبح ملكية بيت بلاستيكي واحد أو اثنين وفشل التكيف مع مخاطر السوق الكبيرة سمة مميزة لهذه المجموعة الاجتماعية – الاقتصادية . وقد يبقى المزارعون الذين خسروا جزءاً من رأس مالهم في القطاع الزراعي من خلال اللجوء إلى القروض غير الرسمية المكلفة . وتخفيض إمكانيات الحصول على الدخل من خارج المزرعة ومستويات التعليم المرتفعة انتشار الفقر مقارنة بالنظم الزراعية الأخرى .

الجدول 25 - مقارنة بين مصادر العيش لدى الأسر الصغيرة أو الفقيرة حسب النظم الزراعية

الأهمية النسبية لمصادر الدخل					% من الأسر	النظام الزراعي	
الحالات	غير الزراعي	العمل المؤقت	الثروة الحيوانية	المحاصيل			
0	30	0	10	60	75*	الشمال	1- النظام الساحلي التكتيفي المروي
0	33	43	0	24	70*	الجنوب	
10	30	35	5	20	60	هضبي	2- النظام الهضبي والجبلي
0	40	40	0	20	60	جبلي	
0	15	47	3	35	40	مروي	3- النظام الشمالي والشمالي الشرقي
0	15	30	15	40	50	مختلط	
0	5	50	5	40	80	الغاب	4- نظام الغاب والسهول الوسطى
15	45	15	5	20	50	مروي	
50	0	0	30	20	30	جبلي	5- النظام الجنوبي السهلي والجبلي
0	80	10	0	10	12	سهلي	
20	0	50	20	10	70	زراعي - رعوي	6- النظام الزراعي الرعوي والزراعي الرعوي
20	10	60	10	0	60	رعوي	

ملاحظة : توضح مصادر الدخل الأهمية النسبية ضمن النظام الزراعي ولكن يجب اعتبارها على أنها تأشيرية فقط . ويشير العمل المؤقت إلى العمالة الزراعية المؤقتة في المزارع الأخرى بينما يضم العمل غير الزراعي العمل اليومي المؤقت والعمل الثابت . إن أرقام النظام الرعوي والزراعي الرعوي هي عبارة عن أرقام تقديرية (* : تشير هذه الفئة في هذا النظام الزراعي إلى الحائزين الصغار أكثر من الأسر الفقيرة). المصدر : معلومات الدراسة الميدانية

في النظم الزراعية والزراعية الرعوية ينتشر الفقر بشكل كبير وازداد في السنوات الجافة بشكل واضح حيث خسرت العديد من الأسر أهم موجوداتها نتيجة موت الأغنام أو بيعها بأسعار منخفضة جداً . أما الانخفاض الأدنى للأسر الفقيرة فقد لوحظ في النظام الزراعي الخامس وخاصة في السهول ذات الإنتاج التجاري . ومن أهم الخصائص في هذا النظام البنية الديناميكية وانتشار المستثمرين وهجرة قسم من السكان. وقد انجذبت بعض المجموعات الفقيرة إلى العمل غير الزراعي واستفادت من التعليم الجيد الذي سهل ترك القطاع الزراعي (بدعم من أهمية الدخل غير الزراعي) . وتدعم سوق الأراضي الفعالة هذه الملاحظة . وفي مناطق الإنتاج الهامشي في النظام الزراعي الجبلي (النظام الخامس) يقع المنتجون الهامشيون أيضاً في المناطق الجغرافية الهامشية لنظام الإنتاج حيث يكون الاستثمار الحكومي في استصلاح الأراضي أقل تأثيراً وتقل مراديد الحبوب الهامشية والمحاصيل المعمرة المنتشرة في هذا النظام . لذا فإن أهم مصادر الدخل هي الحوالات وكذلك الدخل المكمل من الثروة الحيوانية .

ومن مقارنة الأهمية النسبية لمصادر العيش لدى الأسر الفقيرة يلاحظ أن الدخل من المحاصيل أو الثروة الحيوانية هو أحد تلك المصادر فقط ويشكل الحالة الخاصة للنظام الزراعي الجنوبي الساحلي . وفي خمسة من النظم الزراعية الإثنا عشر في الجدول فإن أكثر من نصف الدخل يتحقق من العمل الزراعي المؤقت . وفي نظامين يحقق الدخل غير الزراعي العماد الرئيسي للدخل ، وفي نظام واحد تسيطر الحوالات على مصادر الدخل . ولا تعتبر الثروة الحيوانية

مصدراً للدخل في أي من الأسر الفقيرة في أي نظام ، بينما هي الأكثر أهمية في جبال النظام الزراعي الخامس التي تعتمد على بيع الحليب والمجترات الصغيرة .

تمثل الأسر المتوسطة المجموعة الاجتماعية – الاقتصادية الهامة الثانية في القسم الأكبر من النظم الزراعية مع أن تمييزها كنمط أسري منفصل كان ضمنياً في نظامين زراعيين . وبشكل عام فإن الأسر المتوسطة متعلمة بشكل كافٍ وتمتلك ما يكفي من الأصول للتخلص من مخاطر المعيشة في النظم التي تعيش فيها . ويشكل توفر الموارد وانخفاض المهارات الإدارية عادةً عاملاً محدداً لزيادة الدخل . ومع ذلك فإن الفشل في تسديد القروض يساهم مساهمة هامة في انخفاض الإمكانات الاستثمارية لدى هذه المجموعة .

الجدول 26 – مقارنة بين مصادر العيش لدى الأسر المتوسطة حسب النظام الزراعي

الأهمية النسبية لمصادر الدخل					% من الأسر	النظام الزراعي	النظام الزراعي الرئيسي
الحالات	غير الزراعي	العمل المؤقت	الثروة الحيوانية	المحاصيل			
30	0	0	10	60	14	شمالي	1- النظام الساحلي التكتيفي المروي
30	43	0	15	15	19	جنوبي	
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	28	هضبي*	2- النظام الهضبي والجبلي
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	30	حلي*	
0	8	20	12	60	50	مروي	3- النظام الشمالي والشمالي الشرقي
0	10	5	20	65	40	مختلط	
0	20	25	5	50	17	الغاب	4- نظام الغاب والسهول الوسطى المروية والبعلية
15	33	7	5	40	35	مروي	
0	56	0	11	33	60	حلي	5- النظام الجنوبي السهلي والجبلي
30	20	5	5	40	33	سهل بعلي	
0	20	0	40	40	90	سهل مروي	
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		زراعي-رعوي*	6- النظام الرعوي والزراعي الرعوي
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	0	30	رعوي*	

ملاحظة : توضح مصادر الدخل الأهمية النسبية ضمن النظام الزراعي ولكن يجب اعتبارها على أنها تأشيرية فقط . ويشير العمل المؤقت إلى العمالة الزراعية المؤقتة في المزارع الأخرى بينما يضم العمل غير الزراعي العملي اليومي المؤقت والعمل الثابت . (*: في النظامين الزراعيين الثاني والسادس ليس هناك فارق كبير بين أنماط الأسر الثلاث وقد كانت توليفة مصادر العيش في النظام الزراعي الرعوي متباينة بشكل كبير ولم تتطور بشكل كامل) .
المصدر : معلومات الدراسة الميدانية

في النظم الزراعية ذات الكثافة السكانية الكبيرة وخاصة الغاب والنظام الزراعي الثاني فإن قسماً من المزارع سوف يصبح غير ملائم اقتصادياً لكثير من الأسر إذا اعتمد الأبناء على تلك الأراضي كمصدر مستقبلي للعيش . كما أن هناك تهديد مماثل في النظم الزراعية الأخرى بالنسبة للأسر الكبيرة .

تمثل الأسر الميسورة أصغر المجموعات الاقتصادية الاجتماعية باستثناء جزء من السهول في النظام الزراعي الخامس حيث وجد أن العدد الأكبر من المنتجين الزراعيين هم من المستثمرين الذين يربطون بين مصادر الدخل الزراعية وغير الزراعية .

وبشكل عام فإن الأسر الميسورة تظهر أعلى نسبة من الاعتماد على إنتاج المحاصيل . ويتمثل الاستثناء في النظم الزراعية الرعوية والرعية حيث تسيطر التجارة على مصادر العيش بين المنتجين . وتشكل الأسر الميسورة في النظام الزراعي الرعوي الفئة الوحيدة التي تعتمد على الثروة الحيوانية كمصدر للعيش . وفي عدد من النظم الزراعية تتجاوز الأسر الميسورة دخلها الزراعي بالعمل بالتجارة والعمل غير الزراعي . ويختلف سبب هذا الأمر من نظام إلى آخر فبينما في النظام الزراعي الجنوبي الساحلي والسهول الوسطى المروية يكون الدخل المحصولي أقل من مصادر الدخل الأخرى فإن النظام الزراعي الثاني يعرض صورة مختلفة قليلاً . ونظراً لصغر حجم الحيازة وصعوبة ظروف الإنتاج في المنحدرات فإن الأسر الميسورة تحصل على دخل زراعي أكبر من الأسر الأخرى ضمن النظام ، ومع ذلك فإن مستوى الدخل الزراعي قد يكون أقل منه في النظم الزراعية التجارية (النظام الزراعي الأول وسهول النظام الزراعي الخامس وبعض النظم الصغيرة في النظام الزراعي الرابع) .

الجدول 27 - مقارنة بين مصادر عيش الأسر الميسورة حسب النظم الزراعية

الأهمية النسبية لمصادر الدخل					% من الأسر	النظام الزراعي	النظام الزراعي الرئيسي
التجارة	غير الزراعي	العمل المؤقت	الثروة الحيوانية	المحاصيل			
0	0	0	0	100	11	الشمال	1- النظام الساحلي التكتيفي المروي
30	35	0	10	25	11	الجنوب	
10	40	0	10	40	12	هضبي	2- النظام الهضبي والجبلي
10	40	0	10	40	10	حبي	
5	0	4	26	65	10	مروي	3- النظام الشمالي والشمالي الشرقي
0	0	0	30	70	10	مختلط	
0	25	0	0	75	3	الغاب	4- نظام الغاب والسهول الوسطى المروية والبعلية
40	0	0	0	60	10	مروي	
0	20	0	20	60	10	حبي n	5- النظام الجنوبي السهلي والجبلي
0	40	0	20	40	55	سهل بعلي	
0	20	0	40	40	10	سهل مروي	
50	20	0	20	10	30	زراعي - رعوي	6- النظام الرعوي والزراعي الرعوي
20	0	0	80	0	10	رعوي	

ملاحظة : توضح مصادر الدخل الأهمية النسبية ضمن النظام الزراعي ولكن يجب اعتبارها على أنها تأشيرية فقط . ويشير العمل المؤقت إلى العمالة الزراعية المؤقتة في المزارع الأخرى بينما يضم العمل غير الزراعي العمل اليومي المؤقت والعمل الثابت . ويشير مثال النظام الزراعي الرعوي إلى المنطقة الجنوبية بينما الجزء الغربي فهناك تحول ملحوظ في الاستراتيجية باتجاه الاستثمار في الدواجن والزيتون مما يؤدي إلى تركيبة مختلفة لمصادر العيش . وفي النظام الرعوي والزراعي الرعوي فإن الأرقام تقريبية .

المصدر : معلومات الدراسة الميدانية

الأفكار المشتركة ومجالات السياسات

تشير العديد من الأفكار إلى التكامل بين النظم الزراعية الرئيسية مثل حركة اليد العاملة وإجراءات التسويق والتطورات التي تؤثر على توزيع بعض المحاصيل مما يؤدي إلى زيادة منافسة النظم الزراعية في الأسواق المحلية المحدودة للمنتجات الزراعية .

أسواق العوامل

نظام الحيازة وسوق الأراضي

يتكون نظام الحيازة من عدة عوامل أهمها الإجراءات التي تحكم تأجير الأراضي والمرابطة ونوع ملكية الأرض . وتتبع إجراءات التأجير نموذجاً متبايناً يلعب فيه التأجير المباشر مقابل الدفعات النقدية دوراً ثانوياً نسبياً مقارنةً بإجراءات المرابطة . ويتضمن الجدول 28 عرضاً مقارنةً للأهمية النسبية لأراضي الإصلاح الزراعي وإجراءات المرابطة في سورية . ويجب ملاحظة أن المعلومات الإحصائية حول هذه المسائل كانت متاحة لتحويلها إلى تصنيف النظم الزراعية ، وبالتالي فإن التصنيف هو تصنيف نوعي يعتمد على المناقشات التي تم إجراؤها مع السكان المحليين والباحثين والخبراء في الجهات الحكومية .

الملكية الزراعية

تم تحديد سقف المساحات المسموح بحيازتها في عام 1963 حسب نمط استخدام الأراضي وتوفير المياه . ومن الأمثلة على حدود المساحات مايلي :

المزارع المروية الساحلية : 15-25 هكتار/حائز

المزارع المروية بالتطويق : 30 هكتار/حائز

المزارع المروية من الآبار وانهار : 40-45 هكتار/حائز

المزارع البعلية (اعتماداً على معدل هطول الأمطار) : 55-200 هكتار/حائز

المصدر : الهندي وخزما 1998 .

انعكاسات التعديل الاقتصادي على الظروف الزراعية في الجمهورية العربية السورية – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – دمشق – 1998 – ص 18-20 .

على مستوى النظام الزراعي فإن الإصلاح الزراعي هو العامل الأكثر أهمية في الحصول على الأراضي في الغاب (النظام لزراعي الرابع) والنظام الزراعي البعلي في السهول الشمالية والشمالية الشرقية (في النظام الزراعي الثالث) . وقد أدى الإصلاح الزراعي إلى انخفاض الملكية في النظام الزراعي الأول والقسم المتبقي من النظام الزراعي الرابع والنظام الزراعي الثالث . ومع أن الإصلاح قد حدث منذ أربعة عقود مضت فإن نتائجه لا تزال هامة نظراً للانعكاسات الخاصة لأراضي الإصلاح الزراعي على إمكانيات نقل الملكية واستخدام تلك الأراضي كضمانات للحصول على

القروض . إن القوانين التي تحكم نقل ملكية أراضي الإصلاح الزراعي حتى للجيل التالي تنطوي على قدر كبير من عدم الموثوقية بين المزارعين مما يؤثر سلباً على ديناميكيات تطور الزراعة . ويشعر المزارعين بأنهم غير قادرين على استخدام أراضي الإصلاح الزراعي كضمانات للحصول على القروض الموسمية أو القروض طويلة الأجل وهو أمر ينطبق في الكثير من الحالات المستفيدين من الإصلاح الزراعي الذين لا يحملون وثائق تثبت ملكيتهم للأراضي . وسوف يصبح توريث أراضي الإصلاح الزراعي مشكلة تستوجب الحل العاجل وقد تؤدي عدم الموثوقية وعدم إدارة الأراضي بشكل جيد إلى المزيد من تعقيد الإنتاج الزراعي والنمو المحتمل في النظم الزراعية المذكورة أعلاه .

فعلى سبيل المثال يوجد في الغاب مجموعة من الأسر التي تزرع 25 دونماً من الأرض التي تم توزيعها بموجب قانون الإصلاح الزراعي . وفي قرى أخرى لاتزال الأرض مركزة في أيدي الأسر الغائبة التي تعيق الاستثمار في تطوير الأرض أو زراعة المحاصيل السنوية . ومع ذلك وحتى أراضي الإصلاح الزراعي تباع ضمن القرى في حالات أخرى للتخلص من بعض مشكلات توزيع الأرض بالاتفاق مع الجهات المعنية في القرية مما يؤكد أن قوى السوق تتقدم بشكل أكثر سرعة مما تشير إليه عملية التوثيق القانوني .

الجدول 28 - الأهمية النسبية لأراضي الإصلاح الزراعي والغائبين والمزارعين دون تفرغ وإجراءات المراجعة حسب النظام الزراعي

النظم الزراعية الرئيسية	النظام الزراعي	أهمية أراضي الإصلاح الزراعي	أهمية الغائبين والعمل الزراعي دون تفرغ	أهمية إجراءات المراجعة
1- النظام الساحلي التكتيفي المروي	الشمالي	*	**	-
	الجنوبي	*	(مستمر) *	*
2- النظام الهضبي والجبلي	هضبي	-	(موسمي) -/*	-
	الجبلي	-	(موسمي) -/*	-
3- النظام الشمالي والشمالي الشرقي	مروي	***	-	***
	مختلط	*	***	**
4- نظام الغاب والسهول الوسطى المروية والبعولية	الغاب	***	(الجنوب) *	-
	السهول المروية	-/*	**	**
	السهول البعولية	-/*	*	**
5- النظام الجنوبي السهلي والجبلي	الجبلي	-	(موسمي) *	-
	السهول المروية	*	**	***
	السهول البعولية	-	*	-
6- النظام الرعوي والزراعي الرعوي	الزراعي - الرعوي	-	-	*
	الرعوي	-	-	-

ملاحظة : تشير المؤشرات إلى الأهمية النسبية بين النظم الزراعية فقط حيث تم توزيع النقاط من صفر إلى ثلاثة . وتتضمن إجراءات المراجعة العقود التي تتجدد بشكل منتظم وكذلك المراجعة طويلة الأجل الناجمة عن إجراءات قانون الإصلاح الزراعي (النظام الزراعي الرابع) . ويتضمن غياب المالكين الموسمي في النظم التي تحتل فيها المحاصيل الدائمة أهمية كبيرة (الثاني والخامس) الأسر الفقيرة التي تسعى للعمل خارج النظام الزراعي بينما النظام الثالث فهو ينطوي على الحيازات الأكبر حجماً .

المصدر : معلومات الدراسة الميدانية ورأي الخبراء

تتباين أهمية أسواق الأراضي بشكل ملحوظ بين النظم الزراعية وبين القرى ضمن المنطقة الواحدة . وتشكل الآثار طويلة الأجل لأراضي الإصلاح الزراعي مسألة حساسة في بعض مناطق سورية حيث ازداد عدد السكان منذ التوزيع

الأول للأرض مما أدى إلى تشتت الحياة . كما أن بيع أراضي الإصلاح الزراعي أمر غير قانوني ، كما أنه لا يبدو أنه قد تم التوصل إلى حل قانوني لمسألة الإرث .

في بعض الحالات أدى قانون العلاقات الزراعية إلى تحويل الأرض إلى المستأجرين السابقين والذين حصلوا بعد استئجار الأرض لسنوات متتالية على حق استخدامها الدائم حتى مع أنهم ملزمون بدفع الأجر . وتعرف إجراءات التأجير بالتعقيد (تم عرضها بالتفصيل في تقارير النظم الزراعية الفردية) .

وفي الجزء البعدي من النظام الزراعي الثالث ينتشر العمل دون تفرغ في الزراعة بين مجموعة الحائزين الكبار حيث يزور المالكون أرضهم لإجراء العمليات الهامة وللإشراف عليها ومن ثم يعودون إلى المدن التي يعيشون فيها . وعلاوة على ذلك فإن إجراءات المراجعة القديمة (غير القابلة للفسخ) تنتشر بشكل كبير نسبياً .

إن عدم تحديث عقود الأراضي بشكل عائقاً أمام جميع المزارعين في الحصول على القروض من خلال القنوات الرسمية وبالتالي فهو يخفض إمكانيات الاستثمار . كما أن بطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسجيل الأراضي يؤثر على إجراءات استخدام الأرض . وتؤدي المعوقات القانونية والعملية التي تواجه تغيير ملكية أراضي الإصلاح الزراعي إلى زيادة تعقيد الموقف . وسوف يعمل عدد متزايد من الحائزين على استثمار أرض لا تزال عقودها مسجلة بأسماء المالكين الأساسيين الذين توفوا . وسوف تؤدي محدودية الحصول على القروض إلى التأثير على الإنتاج وعلى الدخل المزرعي . كما أن القوانين التي تحكم نقل الأراضي المسجلة وإصدار عقود الملكية الجديدة تتطلب الاهتمام العاجل . ويشكل تطوير الإجراءات الموازية الحل الممكن الوحيد أمام المزارعين ولكن هذا يؤدي إلى حصول المزارع المفاوض الأقوى على الميزات على حساب المفاوض الأضعف ، أي المزارع الفقير .

في النظام الزراعي الرعوي خضع دور الجمعيات التعاونية لمربي الأغنام في الحصول على الأراضي وموارد الرعي لتغيرات متكررة على مرور الوقت . كما أن الاستخدام الفردي لأراضي الرعي في ظروف الإنتاج الهامشية ليس أمراً مجدياً وقد تم وضع حل هذه المشكلة على قائمة عمل السياسات في سورية . أدت التغيرات التي طرأت على البنية القبلية التقليدية والجمعيات وتدخل الجهات الحكومية في تحديد القدرة على استخدام أراضي المراعي إلى الاستثمار الجائر في بعض المواقع لعدم وجود حدود للملكيات . ومبدئياً فيمكن اتخاذ الإجراءات على مختلف المستويات ولكن الاعتماد على الموارد الطبيعية مقابل الرعي الجائر أمر غير كافٍ للسماح بعدم تنظيم استخدام البادية . وقد أدى منح قرارات السياسات حق الاستخدام المفتوح في أراضي المراعي المحسنة بالقرب من تدمر والتي تم إنشاؤها كنموذج لإدارة الجمعيات للأراضي المحسنة في البادية إلى إضعاف ثقة السكان المحليين في الحصول على حقوق استخدام آمنة بعد تحسين إدارة الموارد.

تسويق المنتجات

تأثرت إجراءات التسويق بشكل كبير بالسياسات الحكومية إلى أن تم تحقيق الانفتاح الاقتصادي في العقد الماضي . ومنذ ذلك الوقت أصبح عدد متزايد من المحاصيل يسوق من قبل القطاع الخاص (مثل الخضار والفواكه) أو خاضعاً لتحديد الأسعار (الحبوب) . ولا يزال هناك تدخل كبير في تسويق المحاصيل الصناعية بهدف تحقيق احتياجات معامل التصنيع

و ضمان تقديم دخل مقبول للمزارعين المنتجين . وتشكل الرقابة على المساحة وتسليم المحصول سمات هامة لإنتاج القطن والتبغ والشوندر السكري . ولأسباب فنية فإن إجراءات تسويق الشوندر السكري تتضمن أيضاً تحديد مواعيد التسليم لمعامل التصنيع والتي غالباً ما لا تكون شفافة من وجهة نظر المزارعين مما يؤدي إلى خلق المشكلات أمام من يتأخر دورهم في التسليم . وفي هذه الحالة أشار المزارعون إلى الصعوبات التي تواجههم في التخطيط لموسم الزراعة القادم ، وبالتالي فهم يفضلون زراعة محاصيل أخرى (إن أمكن) . ويواجه المزارعون صعوبة في الحصول على بطاقات التسليم .

إن فترة الانتظار لتسليم القطن غير معروف بالنسبة للمزارع مما يضيف المزيد من عدم الموثوقية لدى المزارعين وخاصة في المناطق البعيدة التي ترتفع فيها أجور النقل وتزداد تلك التكاليف بشكل كبير فيما لو كانوا يدفعون آجار الشاحنات لعدة أيام ريثما يتم قبولها وتفرغها في المؤسسة .

وقبل بداية التقييم الميداني كنا نتوقع وجود مساحات قليلة من القطن غير المرخص نتيجة للسياسات الجديدة المتعلقة بمنح السعر العالمي فقط للقطن غير المرخص في الموسم الزراعي السابق . ومع ذلك فقد أظهر المزارعون في الشمال الشرقي اهتماماً قليلاً بالمخاطرة السعرية المترافقة مع القطن غير المرخص . ويظهر أن هناك بعض الآليات التي يقوم التجار من خلالها بدفع الأسعار الرسمية تقريباً للمزارعين ويقومون بإدخال القطن ضمن الكميات المرخصة ، وهم بالتالي يحصلون على المعاملة التفضيلية من قبل الدولة من حيث أنه يسمح لهم بتسليم كامل كميات القطن بالأسعار الرسمية .

وباختصار يمكن القول بأنه بناءً على تاريخ مشاركة المؤسسات الحكومية في تسويق المستلزمات والمنتجات فإن النظم الزراعية التي تعتمد على المحاصيل الصناعية لاتزال تخضع جزئياً لإجراءات التسويق الحكومية. وتشير الملاحظات الأولية إلى أن إجراءات التسويق غير كافية نظراً للإجراءات الإدارية للتسليم وتقييم النوعية والتسديد . وتؤثر هذه الآليات بشكل كبير على رأي المزارعين في الميزة النسبية لزراعة هذه المحاصيل .

إن القسم الأكبر من المزارعين في سورية متكامل مع السوق ويشكل الاستهلاك المحلي مصدر اهتمام جزئي لقرارات الإنتاج باستثناء النظام الزراعي الرعوي . وإلى حد ما فإن التوجه نحو الاكتفاء الذاتي من الحبوب يعتبر هاماً في حالة القمح . ومع ذلك وحتى في حالة القمح فقد لوحظ زراعة القمح الطري للاستهلاك المنزلي مقارنة بالقمح القاسي للتسويق في الشمال الشرقي (مع التركيز على زراعة دونم لكل فرد من أفراد العائلة بالقمح المروي) . وفي الجنوب أشار المزارعون إلى أن صنع الخبز من قبل العائلة كان يعتمد لفترة طويلة على القمح القاسي . وفي نفس الوقت فإن احتياجات الاستهلاك المنزلي لاتشكل محددًا كبيراً لمساحات القمح هناك .

يسيطر التجار في القطاع الخاص على تسويق منتجات الأشجار المثمرة والخضار وكذلك المحاصيل الغذائية . ومع ذلك فإن دخول المنتجين الأسواق في المناطق البعيدة يتأثر بتكاليف النقل المرتفعة ويعتمد المزارعون على محاصيل الأشجار المثمرة التقليدية في المنطقة حيث يساعد التسويق "دوكمه" والتخزين على تخفيض مخاطر التسويق . كما أن عدم توفر معلومات الأسعار يؤدي إلى تخفيض القوة التسويقية للمزارعين الصغار على وجه الخصوص وهو أمر أكثر

أهمية بالنسبة للمحاصيل سريعة التلف ولكنه يؤثر في نفس الوقت على السلع القابلة للتخزين حيث أن حاجة المزارعين للمال قد لا تسمح بتأجيل بيع المحصول . ويمكن أن يحسن إنشاء نظام المعلومات المناسب الذي ينطوي على الدقة والسرعة في توفير المعلومات في الوقت المناسب إلى تحسين دخل الكثير من المزارعين .

أسواق العمل

تشكل أسواق العمل جزءاً هاماً من نظام المعيشة وخاصة للأسر التي تمتلك مزارع صغيرة وحيث يكون استئجار الأراضي نادراً . لذا فقد شكلت أسواق العمل جزءاً من المناقشات الجماعية خلال العمل الميداني في دراسة النظم الزراعية وذلك من خلال استئجار العمال في ذروة الموسم وكذلك استراتيجيات التشغيل التي يتبعها المزارعون التي تمت مقابلتهم في المواسم المتدنية للمزارعين الذين لا يمتلكون الأراضي . وليس هناك مشكلات نزاع في تشغيل أسواق العمل حيث أن أسواق العمل بعيدة عن التدخل الحكومي .

تتباين درجة مكنة العمل الزراعي بين النظم الزراعية وبين المحاصيل . فزراعة الحبوب ممكنة بشكل كامل باستثناء بعض المساحات التي يزرع فيها القمح للاستهلاك المنزلي على المنحدرات الحادة أو في الأراضي الصخرية (مثل النظام الزراعي الخامس) . لذا فإن زراعة الحبوب تشكل نقطة دخول للتنمية الريفية المتكاملة من خلال توفير الخدمات ، ولكنها غير هامة لأسواق العمل الريفي . وعلى العكس من ذلك فإن المحاصيل الغذائية الرئيسية والبنور الزيتية توفر فرص عمل صغيرة في المزارع الكبيرة ، بينما لا تشغل المزارع الصغيرة قدرًا كبيراً من اليد العاملة في إنتاج هذه المحاصيل .

تعتبر المحاصيل الصناعية أكثر المحاصيل توفيراً لفرص العمل المؤقت ، ومن بينها تجتذب مساحات القطن الكبيرة اليد العاملة خلال موسم القطف في مختلف أنحاء سورية (أنظر المخطط 10) . ونظراً لحاجة القطف لعدد كبير من اليد العاملة وهو أمر ينفذ على الغالب من قبل النساء والفتيات فحتى المزارع المتوسطة تستأجر اليد العاملة الإضافية لمساعدة العمالة العائلية .

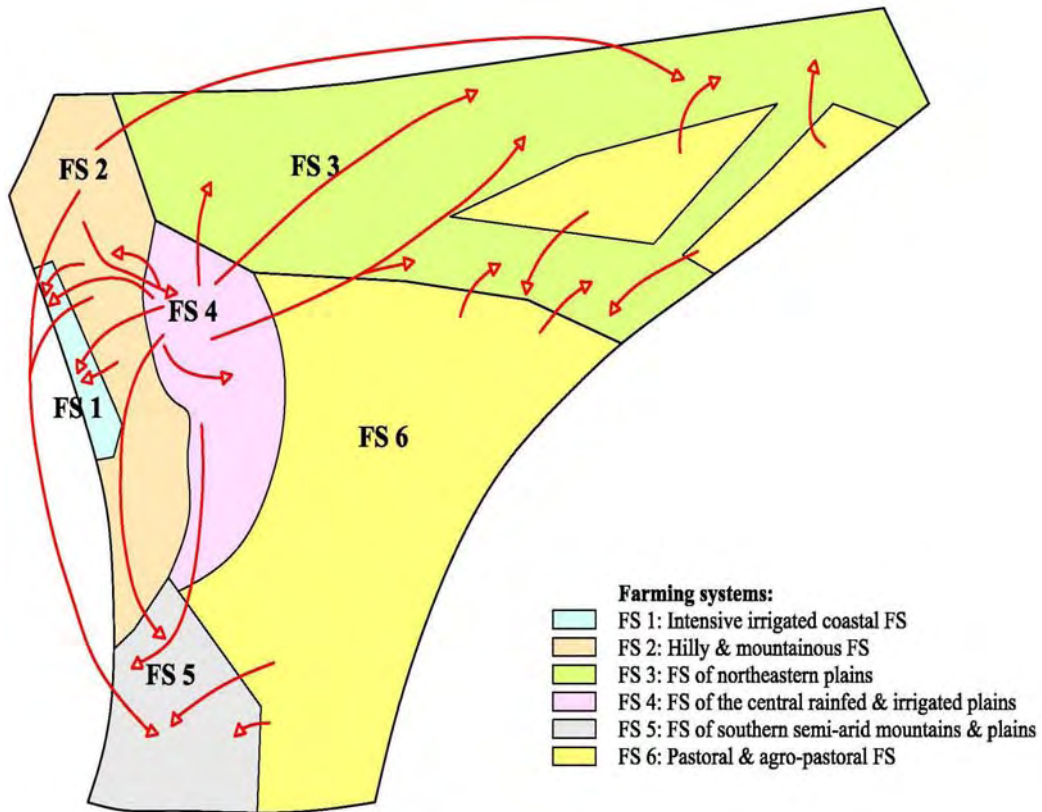
أما المصدر الثاني لفرص العمل الموسمي في القطاع الزراعي فهو قطاع النباتات السنوية مع التركيز على تشغيل اليد العاملة غير الماهرة في القطف و اليد العاملة الماهرة في التقليم . لذا فإن النظم الزراعية الأولى يجتذب في الشتاء الكثير من المزارعين من النظام الزراعي الثاني لتقليم الزيتون والحمضيات في الساحل وهو يشكل مصدر دخل هام لهذا النظام الهضبي والجبلي نظراً لصغر حجم الحيازة .

وتشكل زراعة الخضار المصدر الثالث لتوفير فرص العمل المؤقت وخاصة في موسم القطف . وتشتهر السهول الجنوبية في النظام الزراعي الخامس في توفير فرص العمل للمزارعين الفقراء من الكثير من النظم الزراعية الأخرى . وعلى وجه الخصوص فإن القطف يوفر فرص العمل ، بينما تعمل الكثير من الأسر الفقيرة في المراجعة مع المستثمرين في إنتاج محاصيل معينة مثل زراعة الخيار . ونظراً لعدم توفر المال فإن إجراءات التعاقد تكون بسيطة جداً حيث يتم تقديم المستلزمات من قبل المستثمر بينما يقوم المزارع بالإشراف على إنتاج المحصول و يعيش في خيمة بالقرب من الأرض لمدة موسم واحد .

تذهب اليد العاملة الموسمية غير الزراعية للعمل في قطاع البناء في الدول المجاورة ونظراً للانفتاح النسبي للحدود فقد أصبحت سوق العمل المؤقت هذه أكثر نشاطاً مقارنةً بالعمل في دول الخليج . وبالنسبة لبعض المزارعين الفقراء وغير الحائزين فإن العمل السنوي أصبح يشكل دورة هجرة حقيقية . فعلى سبيل المثال تحتفظ الأسر غير الحائزة من النظام الزراعي الثاني بإقامتها في النظام ويسعى بعض أفراد الأسرة للبحث عن العمل المؤقت في التقليم في الشتاء بينما يبحث الرجال عن العمل في الخارج وتجبر الأسرة على العيش متفرقة . وفي الصيف تنتقل الأسرة بكاملها إلى النظام الزراعي الخامس وتسعى للحصول على عقود المراجعة مما يوفر فرصة عمل للأسرة بكاملها يليها عودة رب الأسرة إلى الخارج في الشتاء ، بينما تعود بقية الأسرة إلى مكان إقامتها في النظام الزراعي الثاني .

كما توجد إجراءات المراجعة في النظم الزراعية الأخرى . ففي النظام الزراعي الثالث (الرقعة ودير الزور وحلب) تنتشر تلك الإجراءات بشكل أكبر في الجزء المروي حيث أن متطلبات العمل للهكتار أكبر في هذه المحاصيل وترتفع نسبة التوفير من تكاليف الإشراف مقارنةً مع المحاصيل البعلية .

المخطط 10 - هجرة اليد العاملة المؤقتة بين النظم الزراعية



باختصار فإن العمل الموسمي يوفر حصة كبيرة من دخل الأسرة الفقيرة وتشكل الهجرة الموسمية سمة هامة في القطاع الزراعي . ويؤدي التزايد السكاني إلى انخفاض الحاجة لهجرة اليد العاملة وزيادة تشغيل اليد العاملة من داخل النظام . وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الضغط على الأسر الفقيرة التي تعتمد على الهجرة الموسمية إلى النظم الزراعية الأخرى لتأمين معيشتها . وقد لوحظت المؤشرات الأولى على آثار زيادة توفر العمل الموسمي ضمن النظم الزراعية في

السهول الجنوبية والشمالية الشرقية (النظام الزراعي الثالث) . وتواجه الأسر الفقيرة في النظام الزراعي الرعوي الشمالي صعوبات متزايدة في العمل في قطاف القطن حيث يتوفر عدد كافٍ من العمال المطلوبين داخل النظام الزراعي الثالث المروري ، وبالتالي فإن أرباب العمل يفضلون تشغيلهم نظراً لخبرتهم في القطاف . وفي القسم البعلي من النظام الزراعي الثالث يتوفر قدر كافٍ من اليد العاملة ضمن النظام بينما كان في السابق يحصل على العمالة من الهجرة من الشمال إلى الجنوب .

وتستحق أهمية العمل غير المزرعي وغير الزراعي كمصدر للعيش في مختلف أنماط الأسر في النظم الزراعية المدروسة الاهتمام حيث أن أهميته يتغير مع مرور الوقت . ففي السنوات الجافة الماضية التي أدت إلى خسارة الثروة الحيوانية تحول المصدر الرئيسي لدخل المزارعين وخاصة في المناطق الرعوية والزراعية الرعوية في شمال الفرات من زراعة الشعير وتربية الأغنام إلى الهجرة الموسمية والعمل كمربين بشكل جزئي . ومع أن العمل الزراعي في النظم الزراعية المرورية التكتيفية على طول النهر (موسمياً على الأقل) متوفر بسهولة نسبياً ، فإن سكان النظام الزراعي الرعوي التقليديين يعاملون كعمال ثانويين نظراً لعدم توفر الخبرة لديهم في الأعمال التي تعتبر حساسة مثل الري و قطاف القطن .

تشكل الهجرة مصدراً تقليدياً لفرص العمل مع تغير الجهات مع مرور الوقت بناءً على مستوى المهارة لدى العمال ، حيث يتركز العمال المهرة من الجنوب في مناطق الخليج بينما العمال غير المهرة فيبحثون عن فرص العمل من خلال إجراءات المراجعة في الجنوب أو في الخارج .

نظام الدعم الزراعي

دور الوحدات الإرشادية

نظراً لأن الوحدات الإرشادية تشكل جزءاً من نظام الدعم الزراعي والذي يتمتع بالاتصال المنتظم مع المزارعين فإنها معنية بتنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات . وبالتالي فإن الوحدة الإرشادية تنفذ دوراً مزدوجاً في الإدارة وتقديم المساعدة والدعم . وفي المناطق التي تتمتع فيها المحاصيل الصناعية بالأهمية يترافق ضغط العمل الكبير مع تحضير وتنفيذ الخطة الزراعية وإصدار التراخيص مما يفسح مجالاً قليلاً لتقديم خدمات المساعدة التي يتوقع تقديمها عادةً من الخدمات الإرشادية . كما تتأثر عملية جمع المعلومات الإحصائية على مستوى المزرعة في تلك المناطق بالعمل الرقابي الذي تمارسه تلك الوحدات . وتتطلب إجراءات تنفيذ ومتابعة الخطة الزراعية قدراً من العمل يتجاوز إمكانيات الكثير من الوحدات الإرشادية (على سبيل المثال تقدير مراديد القطن المعقدة جداً) . ونظراً لعدم توفر إمكانيات الرقابة ونظراً لاعتبارات اجتماعية فغالباً ما يقبل على المستوى المحلي تجاوز الأسر الفقيرة للمساحات المرخصة . ويؤثر الإنتاج الزائد الناتج عن ذلك على تقدير وسطي المرود الرسمي .

وعندما تلعب المحاصيل الاستراتيجية وخاصة الصناعية دوراً طفيفاً تكون الوحدات الإرشادية في وضع أنسب لتقديم الخدمات الإرشادية مع أن الموارد المحدودة تشكل عائقاً أمامها . ويتم لعب الدور الإرشادي الأقوى عندما يعمل عناصر الوحدة الإرشادية أنفسهم بزراعة المحاصيل في ظل إجراءات التسويق الخاصة (مثل المورك) . ويمكن لتشجيع

الحصول على المعلومات الفنية المتعلقة بإدارة المحصول أن يلعب دوراً هاماً في تحسين الخدمات الإرشادية . كما أن تدفق المعلومات ضمن المجتمع الزراعي يجب أن يدرس في تلك الحالة لتوفير المعلومات للمزارعين الفقراء .

الخطة الزراعية كمصدر للمعلومات

يتم إعداد الخطة الزراعية بشكل سنوي وهي تضم المحاصيل الرئيسية والثانوية المتوقع زراعتها . وقد تغيرت الإجراءات التفصيلية مع مرور الوقت وبالنسبة لبعض المحاصيل فإن مسؤولية التخطيط تقع على عاتق أكثر من جهة .

ويتم تعديل الخطة الزراعية بناءً على تجربة السنوات السابقة بشكل سنوي بهدف تحقيق التوافق مع الأهداف العامة (مثل توفير المواد لمعامل التصنيع وتوفير الاحتياجات الغذائية والتجارة الخارجية وزيادة كفاءة استخدام المياه) وأهداف التوزيع . وتقوم الوزارة بإرسال التعليمات إلى المحافظات التي تقوم بدورها وانطلاقاً من القرية بوضع خطتها وإعادتها للوزارة لمناقشتها وعرضها على رئاسة مجلس الوزراء لإقرارها .

وعملياً وبناءً على المحصول المعني تشكل تلك الخطط مؤشرات للمحاصيل الثانوية ، أو أنها تطبق بشكل صارم بالنسبة لبعض المحاصيل كما هو الأمر في حالات المحاصيل المدعومة مثل القطن . كما يعتمد مستوى الرقابة النظرية على عدد منافذ المنتج ، وهو بالتالي يتطلب مستوى أعلى من المتابعة في مجال القطن مقارنة بالتبغ والشوندر السكري .

واعتماداً على مفهوم المزارعين لربحية كل من المحاصيل وبالتوافق مع التجارب السابقة لعدم كفاءة الإجراءات المؤسسية في تراخيص التصنيع وتوفير المستلزمات وإجراءات التسويق والوقت الضائع في العمليات الإدارية في مختلف المراحل وعليه يقوم بعض المزارعين بتجاوز أو تجنب زراعة المحاصيل حسب المساحات المخططة .

وهناك بعض الحالات التي يتم فيها تسجيل جزء من المحاصيل في الخطة الزراعية على مستوى القرية دون أن تتم زراعتها فعلاً ويصبح جزء من مساحات تلك المحاصيل فيما بعد جزءاً من الإحصاءات الزراعية . كما أن الملكيات الصغيرة التي لا تتجاوز 0.5 هكتار معفاة من الترخيص ومؤخراً تم تعديل آلية إعداد الخطة الزراعية من خلال الانتقال من التخطيط على مستوى المحصول إلى التخطيط على مستوى المجموعة النباتية ويقوم المزارع باختيار المناسب له ضمن المجموعة وهذا يساعد على تنفيذ الخطة مع الاستمرار بالاستفادة من القروض .

تمويل المحاصيل والقروض الزراعية

تشكل السيولة إحدى العوائق الرئيسية أمام الأسر الفقيرة والمتوسطة التي تؤثر على قرارات الإنتاج في القسم الأكبر من النظم الزراعية . ويؤثر عدم الحصول على تمويل المحاصيل بشكل كبير على إمكانيات تلك الأسر في تحسين الدخل الزراعي . ويؤدي الفشل المتكرر في تسديد القروض السابقة إلى حرمان الكثير من الأسر الفقيرة من الحصول على القروض الرسمية من المصرف الزراعي التعاوني . وحالياً فإن قدرة تلك الأسر على الاستثمار في الإنتاج الزراعي والمساهمة في علمية التنمية الزراعية والريفية تعتمد على القدرة على الحصول على القروض غير الرسمية . وتعتبر تلك القروض مكلفة جداً وتشير الأرقام إلى استغلال التجار وموردي المستلزمات لهؤلاء المزارعين . ومع ذلك فإن هذه القروض تنطوي على بعض المخاطرة حيث أن إمكانيات تطبيق القروض الممنوحة خارج الإطار القانوني الرسمي

ضعيفة مما يؤدي إلى تعرض الدائن لمخاطرة عدم التسديد نظراً لعدم وجود الضمانات . وعملياً و إذا كان ذلك ممكناً فإن حظر تلك الممارسات دون منح بدائل للحصول على القروض يمكن أن يضر الأسر الفقيرة بشكل أكبر . ويمكن تسهيل التنويع على المزارعين الفقراء فيما لو تمكنا من الحصول بشكل أفضل على القروض بشكل يجعلهم أقل اعتماداً على الإجراءات التي تربط بين القروض والبيع المسبق للمحصول . وهناك حاجة لسياسات واضحة لمعالجة حالات الفشل في تسديد القروض بسبب الجفاف بهدف السماح للنظم المتضررة بالجفاف باستعادة نشاطها . وغالباً ما يتم تجاهل حقيقة أن خسارة القطيع في النظام الرعوي والزراعي الرعوي لاتعادل خسارة موسم محصولي في النظم التي تعتمد على المحاصيل و إنما يعادل خسارة أصول المزرعة مثل الأرض أو الآليات .

تحديد الأسعار والتدخل السعري واستجابة المزارعين

توفر المحاصيل الصناعية والمحاصيل الاستراتيجية (لدرجة أقل) أماناً سعرياً واستقراراً للمزارعين . وعندما تكون فرص التسويق للمحاصيل الأخرى موجودة ينزع الحائزون الصغار إلى تنويع الإنتاج في تلك المحاصيل الجديدة إلى الدرجة الممكنة نظراً لعدم توفر رأس المال لديهم (وتجنب المخاطرة السعرية) (مثل النظام الزراعي الرابع) . وعندما يكون دخول الأسواق المباشر ضعيفاً أو غير ممكن (أجزاء كبيرة من النظام الزراعي الثالث) فإن تنويع الإنتاج غير مجدٍ ويظهر العامل الاجتماعي في تطبيق الخطة مما يسمح للمزارعين الفقراء في تجاوز الحصة المسموح لهم بها لزراعة المحاصيل الصناعية . ويشكل تأخير تسديد قيمة المحاصيل الصناعية مصدر قلق للمزارعين الذين يعانون من معوقات السيولة ، أي المزارعين الفقراء والقسم الأكبر من المزارعين المتوسطين مما يجعل إجراءات السوق الموازية أكثر قدرة على اجتذاب المزارعين بالرغم من الأسعار الأقل . ويجب مراجعة إجراءات تحديد درجات المنتج على المزارعين والمنتجين ويجب أن يمنح دور المحاصيل الصناعية في الرونظمة الزراعية اهتماماً أكبر حيث تحدد فترة زراعتها الطويلة إلى عدم القدرة على زيادة تكثيف استخدام الأراضي المروية . ويحتاج عائد الاستثمار العام في توسيع الري للتقييم في ضوء الإنتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه وفي ظل دراسة كثافة استخدام الأرض المحققة (مثل كثافة استخدام الأراضي في الغاب والتي تقل بشكل ملحوظ عنها في السهول الوسطى المروية في النظام الزراعي الرابع والتي يفسرها بشكل جزئي التركيز على المحاصيل الصناعية في النظام السابق) . وقد يؤدي توفير الدخل من توسيع زراعة المحاصيل الإضافية ذات المواسم القصيرة إلى تخفيض مستويات الفقر في الغاب ويمكن أن تساهم في توفير فرص العمل في هذا النظام الزراعي أو النظم الزراعية المروية الأخرى .

تخضع المحاصيل ومنتجات الثروة الحيوانية التي تسوق من قبل القطاع الخاص إلى التقلبات الطبيعية في الأسعار ويمكن للإدارة الجيدة للمزرعة تحقيق الفائدة إذا ما أمكن الحصول على المعلومات المطلوبة والقدرة على جدولة الإنتاج (مثل زراعة البيوت البلاستيكية) أو تعديل التسويق . وفي معرض سعي المزارعين لتطوير الدخل فإنهم غالباً ما يقلدون الاستراتيجيات الناجحة في الكثير من النظم الزراعية التي تسيطر عليها زراعة المحاصيل ذات التسويق الخاص (البيوت البلاستيكية في النظام الزراعي الأول والكرز في النظام الزراعي الثاني والبندورة الحقلية في النظام الزراعي الرابع والتفاح في النظام الزراعي الخامس) . وقد أدت زيادة الإنتاج الناجمة عن ذلك إلى انخفاض الأسعار إذا لم يتحقق تمايز الأسواق (مثل الأصناف التي تحقق مختلف متطلبات المستهلكين) أو التكامل الرأسي في التصنيع . ومن الأمثلة الناجحة على تجنب ضغط الأسعار النظام الزراعي الصغير للفتق الحلبي في المورك حيث تطور مركز الزراعة مع

مرور الوقت ليصبح مركز تجارة إقليمية وعالمية . وتسمح الأسواق المحلية في سورية بالمزيد من تمايز الإنتاج وخاصة في قطاع الخضار والفواكه مما سيؤدي إلى تخفيض ضغط الأسعار . وتتواجد المزيد من فرص التسويق مع زيادة القدرة على دخول الأسواق العالمية وتوقع الفوائد الإيجابية من تنفيذ اتفاقيات التجارة . ويمكن لتشغيل نظام معلومات الأسعار أن يحقق الفائدة للحائزين الصغار من خلال تعزيز قدرتهم على التفاوض على السعر . ويفضل المزارعون الحصول على الأسعار المضمونة وبالتالي فهم يفضلون زراعة المحاصيل التي يمكن أن تحصل على أسعار معروفة طالما أن وحدة الربح تسمح بالحصول على دخل كافٍ من الحيازة . أما الحائزون الكبار فيحصلون على حصة أكبر من الفوائد نتيجة للأسعار الحكومية والأسعار المدعومة نظراً لكبر مساحة الزراعة . كما أن المزارعين الفقراء في النظم الزراعية ذات القدرة الضعيفة على دخول الأسواق أكثر عرضة لتعديلات أسعار المحاصيل الصناعية حيث أنهم لا يملكون القدرة على تنويع إنتاجهم من خلال زراعة المحاصيل ذات القيمة المرتفعة ، بينما اتبع نمط الأسر ذاته في النظم الزراعية ذات التكامل الكبير في السوق هذه الاستراتيجية .